

تأزم المشاكل الاجتماعية بسبب سوء الوضع الاقتصادي في إسرائيل

على ذلك التقرير ، ببلورة عدة مشاريع ، منها مشروع تربيوي أعدته وزارة المعارف والثفافة ، بلغت تكاليفه ١٢٠ مليون ليرة ، كما قدمت وزارة الإسكان خطة خماسية لحل المشاكل السكنية (امتون برزيلاي - هارتس ، ٧/١١/٧٤) ، الا ان الوضع الاقتصادي الجديد الذي نشأ بعد الحرب اخر تنفيذ هذه المشاريع . ومن اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة كاتس هي ان ١٦٠ الفا من الاحداث في إسرائيل ، الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة ، يعيشون في ضائقة اجتماعية ، منهم ٢٥ الفا في ضائقة اجتماعية شديدة . كذلك يستفاد من التقرير ان ٩٢ - ٩٤٪ من هؤلاء الاحداث هم من ابناء الطوائف الشرقية ، بينما تصل نسبتهم بين الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية شديدة الى ١٠٠٪ (تقرير لجنة رئيسية الحكومة للاولاد والاحداث في الضائقة - الطبعة الثانية ، أيار ١٩٧٤ ، ص ٤٩ - ٥٠) .

خط الفقر في ارتفاع

أدت سياسة الكبح الاقتصادي التي اتبعتها إسرائيل خلال السنة الاخيرة ، وموجات الغلاء التي رافقتها ، والتي لم يسبق لها مثيل منذ قيام إسرائيل ، الى زيادة العبء على اصحاب الدخل المحدود . ووصل هذا العبء الذي فزوته اثر التخفيض في قيمة الليرة في شهري تشرين الاول الماضي ، وموجة الغلاء التي رافقتها ، وخاصة بالمواد الغذائية الاساسية ، حيث ارتفعت نفقات الشخص الواحد ، بالنسبة لاسعار المواد الاساسية فقط ، بنحو ١٠٢ ليرة شهريا (امتون برزيلاي - هارتس ، ٧/١١/٧٤) . وكان اكثر المتضررين من موجة الغلاء هذه العائلات الكثرة الاولاد والمحدودة الدخل ، وخاصة وان نحو نصف اولاد إسرائيل ينشأون في هذه العائلات ، رغم انها تكون ١٠٪ فقط من مجمل العائلات في إسرائيل (المصدر نفسه) . وقد وعدت الحكومة عند اتباع تلك الخطوات الاقتصادية ، بعدم المس باصحاب الدخل المحدود ، وبعد مداوات طويلة ،

كان الاعتقاد السائد قبل حرب تشرين ١٩٧٣ ، ان المشاكل الاجتماعية في إسرائيل تبرز وتزداد حدة في فترة الهدوء الامني ، وتخفتي تقريبا في فترات التوتر والحرب . ويبدو ان هذا الاعتقاد كان صحيحا حتى نشوب الحرب الاخيرة فقط ، اذ ان المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الاسرائيليون الان ما هي الا انعكاس للنتائج الاقتصادية والحالة الامنية في إسرائيل خلال تلك الحرب وبعدها ، بينما « ازداد وعي الجمهور لما يحدث ليس فقط على الحدود وخارجها ، وانما بين الشعب ايضا » (دكتور يسرائيل كاتس - داغار ، ١٠/١/١٩٧٥) . والاعتقاد السائد الان ان الوضع الاجتماعي ليس اقل اهمية عن الوضع الاقتصادي او الامني ، وخاصة في « دولة تستعد للحرب ، وتطالب سكانها بتضحيات اقتصادية ، وتجند جميع مواردها من اجل تضاي الامن والجيش ... لقد ولت فترة اللامبالاة التي ميزت جيل المؤسسين على الصعيد الاجتماعي ، ومن الان فصاعدا فان الاعمال والاهداف الاجتماعية هي التي ستمنح الطابع الخاص للحياة في الدولة اليهودية » (غازيت - معاريف ، ١٦/٨/٧٤) .

من اجل الوقوف على المشاكل الاجتماعية في إسرائيل الان ، لا بد من التطرق اليها من ثلاث زوايا اساسية مختلفة : (١) مستوى الاجور ، (٢) التعليم ، (٣) المشاكل السكنية ، وهي الزوايا نفسها التي انطلقت منها لجنة كاتس (لجنة ترأسها دكتور يسرائيل كاتس ، مدير مؤسسة التأمين الوطني سابقا) التي عينتها رئيسة الحكومة السابقة غولده ملير لبحث مشكلة الاولاد الذين يعيشون في ضائقة اجتماعية في إسرائيل . وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها الذي يتضمن استنتاجاتها وتوصياتها الى اللجنة الوزارية لشؤون الانعاش الاجتماعي ، وذلك في شهر تموز ١٩٧٣ ، اي قبل نشوب الحرب بثلاثة اشهر تقريبا . وقامت اللجنة الوزارية ، بناء